

نظرة تحليلية | أكتوبر 2026



## التعامل مع الرسوم الجمركية التي فرضها ترامب في منطقة الخليج

الدكتور محمد زيتوني بشري | الدكتورة هالة المنياوي

حقوق النشر: أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية 2026  
بيان إخلاء المسؤولية: الآراء الواردة في هذه الوثيقة تُعبر عن رأي المؤلف فقط ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية، باعتبارها جهة اتحادية مستقلة، وكذلك لا تُعبر عن وجهة نظر حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.

### محمد زيتوني بشري

الدكتور محمد زيتوني بشري هو أستاذ الاقتصاد سابقاً في جامعة تونس. شغل منصب اقتصادي أول في البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة 2001-2022، حيث أجرى أبحاثاً موجهة نحو السياسات العملية وكان المؤلف الرئيس لـ «تقارير استطلاع الأعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات العربية المتحدة» لعامي 2019 و2020. شغل كذلك منصب خبير اقتصادي في إدارة شؤون أفريقيا بصندوق النقد الدولي في الفترة من 1993 إلى 1995. ويشمل محور التركيز الرئيس لأبحاثه السياسة النقدية والمؤسسات والتنمية. الدكتور محمد زيتوني بشري حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد النقدي من جامعة السوربون في باريس، ودرجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة جنوب كاليفورنيا في الولايات المتحدة.



### الدكتورة هالة المنياوي

الدكتورة هالة المنياوي هي أستاذ مشارك في الاقتصاد بجامعة لوسيل وجامعة السوربون في قطر. وتتمتع بخبرة واسعة في شؤون الاقتصاد في دول الخليج ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتمزج أبحاثها بين المعرفة الأكاديمية والمشاركة العملية في صياغة السياسات، حيث شغلت سابقاً منصب خبير فني في منظمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة. تغطي أبحاثها التنمية الاقتصادية، والتجارة الدولية، والتمويل، والبنوك الإسلامية، وقضايا الاستدامة. تولت الدكتورة هالة المنياوي تحرير مجلدين هامين وهما: Economic Development in the Gulf (Cooperation Council Countries: From Rentier States to Diversified Economies (Springer, 2020 و Green Growth Opportunities & Sustainable Finance in the GCC Region (Springer, 2025).



## مُلخَص:

- في 2 أبريل 2025، فرض الرئيس دونالد ترامب تعريفية جمركية أساسية بنسبة 10% على جميع الواردات الأمريكية، تلاها فرض تعريفية جمركية حادة بنسبة 50% على الصلب والألومنيوم في 4 يونيو. التعريفية الأخيرة هي الوحيدة التي تثير قلقاً كبيراً لدول مجلس التعاون الخليجي؛ لأن الهيدروكربونات والبتروكيماويات والأسمدة الرئيسية معفاة في الغالب، كما أن المعدل الأساسي البالغ 10% يُطبق بشكل موحد على جميع الدول، وهو ما لا يسبب ضرراً بعينه للقدرة التنافسية لدول الخليج.
- لا جدال في أن تأثير الرسوم الجمركية سيعتمد على درجة الانفتاح والتنوع الاقتصادي في كل بلد، حيث إنه من غير المتوقع، على سبيل المثال، أن تتأثر اقتصادات تعتمد كلياً على صادرات النفط والغاز المعفاة من التعريفية الجمركية بهذه الرسوم. وفي هذا الشأن، تُظهر البيانات أن تنوع الصادرات قد تحقق بدرجات متفاوتة في دول الخليج، ولكن صادرات الصلب والألومنيوم إلى السوق الأمريكية البعيدة – وهي المحور الرئيس لهذه الورقة البحثية – لها أهمية بالنسبة لبعض الدول.
- تسهم صناعة الألومنيوم في تنوع الاقتصاد والتصنيع في دول مجلس التعاون الخليجي، وتشمل أبرز الدول المصدرة للألومنيوم في دول مجلس التعاون الخليجي دولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمملكة العربية السعودية وقطر. صناعة الصلب هي أيضاً
- عنصر رئيس في استراتيجيات التصنيع لدول مجلس التعاون الخليجي؛ حيث تسهم الشركة السعودية للحديد والصلب (حديد) في تحقيق «رؤية السعودية 2030»، وشركة جيندال للحديد عُمان هي جزء أساسي من الممر الصناعي بين دول الخليج والهند.
- تُظهر النظرة التحليلية أن صادرات دول مجلس التعاون الخليجي من الصلب والألومنيوم إلى السوق الأمريكية انخفضت انخفاضاً ملحوظاً خلال الربعين الأخيرين من عام 2025، مما يشير إلى التأثير السلبي لقرارات ترامب. دول مجلس التعاون الخليجي تعرضها المباشر للسوق الأمريكية محدود؛ فحصة صادراتها من السلع إلى الولايات المتحدة منخفضة جداً، حيث تبلغ 2% في حالي الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة، و6.2% لقطر، و7.9% لعمان، و8.6% للبحرين. ويرجع ذلك إلى بُعد المسافة التي تفصل الولايات المتحدة عن المنطقة. وفي الجانب الآخر، أقامت دول مجلس التعاون الخليجي علاقات قوية مع أسواق متنامية أقرب في آسيا وأوروبا وأفريقيا.
- من بين العوامل الإضافية في هذا التحليل الصراع الإقليمي الذي اندلع في 28 فبراير 2026، والذي زاد من تعرض صادرات دول مجلس التعاون الخليجي للاضطرابات؛ فقد شهدت الصادرات التي تمر عبر مضيق هرمز اضطرابات شديدة. فعلى سبيل المثال، أوقفت شركة «ألومنيوم البحرين» (ألبا) شحناتها، في حين خفّضت شركة ألومنيوم قطر إنتاجها.

- توصي الورقة البحثية بأن دول مجلس التعاون الخليجي يمكنها التغلب على تأثير الرسوم الجمركية إذا ما استفادت من دورها كحلفاء لا غنى عنهم من خارج حلف الناتو – وهو الدور الذي أثبتته دول الخليج إبان الصراع مع إيران – وأن تسعى إلى تعزيز نفاذها إلى السوق الأمريكية. ولتحقيق ذلك، يتعين على دول الخليج القيام بما يلي:
- « اتباع نهج ذي شقين: أولاً: - إجراء مفاوضات بين الحكومات لبيان أن صادرات الصلب والألمنيوم لا تشكل تهديداً للمصالح الوطنية للولايات المتحدة بل تخدمها، حيث إنها توفر مدخلات أساسية للصناعات العسكرية الاستراتيجية وغيرها؛ وثانياً: - التواصل بين شركات الإنتاج والمستوردين الأمريكيين الذين يتمتعون بقدرات ضغط قوية مثل شركة «بوينج» وغيرها من الشركات في قطاعات السيارات والدفاع والفضاء، سعياً للحصول على «استثناءات لمنتجات معينة»، وهي إعفاءات جمركية يمكن أن تمنحها وزارة التجارة الأمريكية.
- « على مستوى المنتجين، الاقتداء بالاستثمار المباشر الذي قامت به شركة الإمارات العالمية للألمنيوم في ولاية أوكلاهوما، من خلال إنشاء مصانع للصلب والألمنيوم في الولايات المتحدة، وبالتالي تجلب الرسوم الجمركية والصعوبات التي تواجه التصدير من المنطقة، مع التمرکز في قلب الطلب المرتفع من الصناعات الأمريكية الرئيسية وبعض الشركات المحددة.
- « توسيع طاقة الموانئ على خليج عمان والبحر الأحمر لإعادة توجيه صادرات الصلب والألمنيوم، عند الضرورة، مع الاستثمار في الوقت نفسه في موانئ جديدة في المياه العميقة كبديل لمضيق هرمز لتقليل التكاليف.
- « أخيراً، الاستفادة من الموقع الاستراتيجي للخليج لتعميق الشراكات مع المشتريين الأقرب جغرافياً في أوروبا وآسيا وأفريقيا، مع الاستفادة في ذات الوقت من المزايا التنافسية، مثل اعتماد التقنيات الصديقة للبيئة التي يزداد الطلب عليها من جانب الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال.

## تفاصيل الموضوع

يستخدم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الرسوم الجمركية على الواردات من الخارج كأداة لحماية الاقتصاد الوطني. في 2 أبريل 2025، أصدر الرئيس ترامب «إعلان الاستقلال الاقتصادي»، حيث أعلن عن فرض رسوم جمركية أساسية بنسبة 10% على جميع الدول، وأعلن أنه سيفرض تعريفات جمركية متبادلة أعلى على الدول التي تسجل الولايات المتحدة معها أكبر عجز تجاري. وتلا ذلك مضاعفة الرسوم الجمركية على جميع واردات الصلب والألمنيوم لتصل إلى 50% في 4 يونيو.

أوضح الرئيس ترامب الأسباب الكامنة وراء هذه القرارات، ووعد بأن الوظائف والمصانع ستعود بقوة، حيث سيتم تحفيز الشركات المحلية والأجنبية لزيادة استثماراتها في الولايات المتحدة. وبالطبع، فإن الرسوم الجمركية ليست من ابتكار ترامب، بل تعكس آراء «المدرسة الماركنتيلية» في الفكر الاقتصادي التي تعود إلى قرون مضت، والتي ترى أن تحقيق أقصى قدر من الثروة للدول يتطلب فرض رسوم جمركية لحماية المنتجين المحليين، وتقليل الواردات، وتحسين الميزان التجاري. وكان هذا هو الأساس المنطقي لقانون الحبوب، الذي صدر عام 1815 في بريطانيا العظمى، بهدف حماية المزارعين المحليين عن طريق الرفع المصطنع لأسعار الحبوب من خلال فرض رسوم جمركية على الواردات. غير أن ذلك جاء على حساب المستهلكين والطبقة الصناعية الناشئة التي اضطرت إلى دفع أجور أعلى لتعويض ارتفاع تكلفة الغذاء.

لا تتوقف الشكوك المحيطة بالرسوم الجمركية على مشكلة المصالح الخاصة التي تولدها وحسب. حيث ينظر الاقتصاديون عمومًا إلى الرسوم الجمركية بأنها تشويه للسوق يستفيد منه المنتجون المحليون الأقل كفاءة على حساب المصدرين الأجانب الأكثر كفاءة، مما يؤدي إلى خسارة صافية للاقتصاد، تُعرف باسم «الفاقد الاقتصادي».

علاوة على ذلك، فإن سلاسل التوريد العالمية في الوقت الحالي تجعل الرسوم الجمركية مشكلة أكثر تعقيدًا، حيث يتضرر المنتجون المحليون من ارتفاع أسعار المدخلات والمنتجات شبه المصنعة المستوردة. ولذلك، فليس من المستغرب أن تنخفض الأسواق المالية عقب إعلانات ترامب، كما أن ضبابية المشهد الناتجة عن ذلك ستقضي تمامًا على الحوافز التي قد توفرها الرسوم الجمركية الأخيرة للمنتجين المحليين في الولايات المتحدة.

بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، تُعفى الصادرات الرئيسية من النفط والغاز الطبيعي، فضلاً عن معظم المنتجات البتروكيمياوية، من الرسوم الجمركية؛ كما أن المعدل الأساسي البالغ 10% معتدل نسبيًا ويُطبق على جميع الدول، مما لا يضر بالقدرة التنافسية لصادرات دول مجلس التعاون الخليجي. ونتيجة لذلك، فإن الرسوم الجمركية الوحيدة التي قد تؤثر القلق هي تلك التي تبلغ نسبتها 50% المفروضة على الصلب والألمنيوم القادمين من دول الخليج. تُركّز هذه النظرة التحليلية تحديدًا على هذه الرسوم الجمركية وكيف تستطيع الجهات المعنية في دول الخليج مواجهتها.

بالإضافة إلى ما سبق، أدى الصراع الإقليمي الذي اندلع في 28 فبراير 2026 إلى زيادة كبيرة في مدى انكشاف صادرات دول الخليج إلى الولايات المتحدة على المخاطر. فقد أعلنت شركة «ألمنيوم البحرين» (ألبا) حالة القوة القاهرة وأوقفت الشحنات، في حين بدأ منتجون آخرون في خفض الإنتاج. وفي بعض الحالات، تتفاقم الخسائر بسبب إعادة توجيه

الشحنات إلى منشآت أكثر أمناً، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الشحن، وإطالة أمد التسليم، وزيادة حالة الغموض اللوجستي. وقد خفف ارتفاع الأسعار على الصعيد العالمي، على الأقل جزئياً، من حدة ارتفاع التكاليف.

## الانفتاح والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي

الرسوم الجمركية والسياسة التجارية عمومًا ليست مصدر قلق إلا للاقتصادات التي تشهد تنويعًا وانفتاحًا اقتصاديًا في المنطقة. تاريخياً، اختارت دول مجلس التعاون الخليجي فرض تعريفات جمركية منخفضة أو عدم فرض أي تعريفات جمركية على الإطلاق على الواردات، وتطبيق سعر صرف ثابت للعملة المحلية، وحرية حركة رأس المال، سواء الوارد أو الصادر. ونتيجة لذلك، وبفضل الدعم المقدم للقطاع الخاص، انفتحت اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي على العالم الخارجي، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة.

تشير البيانات المتعلقة بإجمالي الواردات والصادرات لعام 2024 إلى أن نسب التجارة الخارجية إلى إجمالي الناتج المحلي تجاوزت 90% في دول مجلس التعاون الخليجي، باستثناء قطر والمملكة العربية السعودية. وشجّلت أعلى النسب في عُمان والبحرين، اللتين تمتلكان أقل احتياطات نفطية بين دول مجلس التعاون الخليجي. دولة الإمارات العربية المتحدة هي الاقتصاد الوحيد الغني بالموارد في المنطقة الذي تبلغ حصة التجارة الخارجية فيه 208% من إجمالي الناتج المحلي (انظر الجدول 1).

### الجدول 1. نسبة التجارة الخارجية إلى إجمالي الناتج المحلي (%)

| الدولة                        | 2020  | 2021  | 2022  | 2023  | 2024   |
|-------------------------------|-------|-------|-------|-------|--------|
| دولة الإمارات العربية المتحدة | 185.3 | 186.1 | 188.9 | 202.3 | 207.8  |
| البحرين                       | 135.5 | 153.8 | 167.1 | 157.4 | 147.1  |
| الكويت                        | 82.0  | 82.0  | 90.9  | 96.87 | 94.7   |
| عُمان                         | 91.9  | 95.9  | 105.7 | 105.9 | 116.4* |
| قطر                           | 90.0  | 92.8  | 100.2 | 90.75 | 87.5   |
| المملكة العربية السعودية      | 47.5  | 50.9  | 56.8  | 54.2  | 55.2   |

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية

من المؤشرات الأخرى على الانفتاح ارتفاع نسبة المنتجات غير النفطية من إجمالي الصادرات. في عام 2023، بلغت نسبة الصادرات غير النفطية من إجمالي الصادرات في عُمان والبحرين 30% و50% على التوالي، في حين حققت دولة الإمارات العربية المتحدة أعلى نسبة في المجمل (انظر الجدول 2).

قادت إمارة دبي مسيرة الانفتاح والتنويع في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تتمتع الإمارة بتاريخ عريق في مجال التجارة الخارجية، لا سيما بعد إعلانها ميناءً معفياً من الرسوم الجمركية في عام 1901. وقد شجع «تأثير الجوار» – الذي يتمثل في أن النجاح الاقتصادي في مكان ما يعمل كمحفز قوي للمناطق المجاورة – الإمارات الأخرى على إنشاء مناطق حرة تركز على الموانئ، وتقدم خدمات نقل ولوجستيات متطورة، مثل «منطقة خليفة الاقتصادية» في أبوظبي، و«منطقة الحرة» في الشارقة.

بعبارة أخرى، النجاح له تأثير العدوى. ولهذا، بدأت دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى في محاكاة النموذج الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة. فقد أنشأت عُمان المنطقة الاقتصادية الخاصة في الدقم، مما كان بمثابة إضافة قوية للصناعة تشمل المصافي وإصلاح السفن، ومؤخرًا مركزًا للهيدروجين الأخضر. وانتظرت المملكة العربية السعودية حتى إطلاق مبادرة «رؤية 2030» لتأسيس «المنطقة الخاصة اللوجستية المتكاملة» المرتبطة بمطار الملك خالد الدولي في الرياض، و«مجمع الملك سلمان للطاقة» مستعينة بشركتها الرائدة «أرامكو» لجذب الشركات الأجنبية في قطاع الطاقة.

## الجدول 2. نسبة الصادرات غير النفطية من إجمالي الصادرات في دول مجلس التعاون الخليجي (2023، بالمليين من الدولارات الأمريكية)

| الدولة                        | إجمالي الصادرات | الصادرات غير النفطية | نسبة الصادرات غير النفطية (%) |
|-------------------------------|-----------------|----------------------|-------------------------------|
| البحرين                       | 24,814          | 12,407               | 50.0                          |
| الكويت                        | 83,981          | 5,841                | 7.0                           |
| عُمان                         | 59,011          | 17,904               | 30.3                          |
| قطر                           | 97,751          | 13,155               | 13.5                          |
| المملكة العربية السعودية      | 320,018         | 71,642               | 22.4                          |
| دولة الإمارات العربية المتحدة | 570,245         | 288,180              | 50.5                          |

المصدر: منظمة التجارة العالمية وموقع ComTrade.com

يُعزى ارتفاع الصادرات غير النفطية إلى جهود تنويع ناجحة وطويلة الأمد، للتخفيف من التعرض لتقلبات أسعار النفط. ومع ذلك، تواجه هذه الاستراتيجية في دول الخليج تحديات كبيرة بسبب ما يُعرف بـ«المرض الهولندي»، الذي يشير إلى الآثار الجانبية السلبية المحتملة لازدهار قطاع النفط أو غيره من السلع المعدنية والزراعية. فارتفاع قيمة العملة المحلية، الناجم عن الصادرات من القطاع الجديد الواعد الذي يجذب تدفقات العملات الأجنبية، يؤدي في النهاية إلى الإضرار بقطاعات التصدير الأخرى، وتنافسية الاقتصاد ودرجة التنويع فيه، بينما يشجع الواردات.<sup>1</sup>

يلخص الجدول 3 تصنيف دول مجلس التعاون الخليجي في «مؤشر التنويع الاقتصادي العالمي»، الذي تنشره كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية، مقارنةً بدول أخرى منتجة للنفط مثل ماليزيا والنرويج. يعني ارتفاع التصنيف في المؤشر قلة الاعتماد على قطاع واحد (عادةً قطاع الهيدروكربونات). الركائز الثلاث للمؤشر هي: (1) المؤشر الفرعي للإيرادات الحكومية الذي يقيس تنويع الإيرادات المالية، (2) المؤشر الفرعي للناتج الذي يعكس تنويع النشاط الاقتصادي المحلي من خلال تقييم ما إذا كانت القيمة المضافة للاقتصاد تتحول بعيدًا عن قطاع السلعة الأساسية، و(3) المؤشر الفرعي للتجارة الذي يقيس تنويع التجارة. ترد أدناه إجمالي النتيجة المجمعة والترتيب العالمي للدول. يكشف المؤشر عن اختلافات كبيرة بين دول مجلس التعاون الخليجي، مع وجود فجوة واضحة بين الدول الرائدة، وفي مقدمتها دولة الإمارات العربية المتحدة، والدول المتأخرة في التصنيف، ولا سيما الكويت وعمان.

## الجدول 3. نتائج التصنيف في مؤشر التنويع الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي (2025)

| الدولة                        | المؤشر الفرعي للإيرادات | المؤشر الفرعي | المؤشر الفرعي | المتوسط (مؤشر التنويع الاقتصادي ككل) | التصنيف على مستوى العالم (من بين 114 دولة) |
|-------------------------------|-------------------------|---------------|---------------|--------------------------------------|--------------------------------------------|
| دولة الإمارات العربية المتحدة | 105.9                   | 99.2          | 94.6          | 99.9                                 | 56                                         |
| البحرين                       | 89.4                    | 96.8          | 97.1          | 94.5                                 | 75                                         |
| المملكة العربية السعودية      | 97.5                    | 97.7          | 86.0          | 93.9                                 | 76                                         |
| قطر                           | 91.3                    | 97.6          | 91.0          | 93.3                                 | 85                                         |
| عُمان                         | 91.1                    | 97.4          | 79.5          | 89.3                                 | 99                                         |
| الكويت                        | 87.6                    | 98.1          | 79.0          | 88.2                                 | 103                                        |
| المقارنة المعيارية            |                         |               |               |                                      |                                            |
| ماليزيا                       | 111.16                  | 98.80         | 105.58        | 105.18                               | 34                                         |
| النرويج                       | 98.95                   | 103.36        | 100.82        | 101.04                               | 50                                         |

المصدر: كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية

المحور الأهم في هذه النظرة التحليلية هو مدى تعرض صادرات الصلب والألمنيوم إلى السوق الأمريكية، حيث إن هذا الأمر يثير القلق على وجه التحديد فيما يتعلق بالرسوم الجمركية الأمريكية.

## الانكشاف المباشر المحدود على الأسواق الأمريكية

على الرغم من الأهمية التاريخية للعلاقات بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي في مجالي الاستثمار والتعاون في مجال الطاقة، فإن حصة صادرات السلع من دول مجلس التعاون الخليجي الموجهة إلى السوق الأمريكية لا تزال منخفضة جدًا، حيث لا تتجاوز 2% في حالي الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة؛ و6.2% في قطر، وتقوم على المنتجات البترولية المكررة والوقود المعدني والأسمدة؛ و7.9% في عُمان وتشمل المعادن والمواد الكيميائية والمنتجات الصناعية؛ و8.6% في البحرين ومنها الألمنيوم والمنتجات المرتبطة به، والبلاستيك، والأسمدة، واللؤلؤ والأحجار الكريمة (انظر الجدول 4). ويرجع هذا النفاذ المحدود نسبياً إلى السوق الأمريكية إلى بعدها عن المنطقة، ولذلك أقامت دول مجلس التعاون الخليجي علاقات قوية مع أسواق أخذت في النمو وأقرب إليها، وخصوصاً في آسيا، وكذلك في أوروبا وأفريقيا.

### الجدول 4. حصة الولايات المتحدة من الصادرات غير النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي (2023)

| الصادرات غير النفطية<br>(مليون دولار أمريكي) | الصادرات غير النفطية<br>إلى الولايات المتحدة<br>(مليون دولار أمريكي) | نسبة الصادرات غير<br>النفطية إلى الولايات<br>المتحدة الأمريكية (%) |
|----------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------|
| البحرين                                      | 12,407                                                               | 8.6                                                                |
| الكويت                                       | 5,841                                                                | 2.0                                                                |
| عُمان                                        | 17,904                                                               | 7.9                                                                |
| قطر                                          | 13,155                                                               | 6.2                                                                |
| المملكة العربية السعودية                     | 71,642                                                               | 3.3                                                                |
| دولة الإمارات العربية<br>المتحدة             | 288,180                                                              | 1.9                                                                |

المصدر: منظمة التجارة العالمية وموقع ComTrade.com

من المهم أيضاً الإشارة إلى أن ما يهم دول مجلس التعاون الخليجي حاليًا هو كيفية التعامل مع الرسوم الجمركية البالغة 50% المفروضة على الألومنيوم والصلب. ولهذا الغرض، فإن الخطوة الأولى هي تقييم أهمية السوق الأمريكية بالنسبة لهذه المنتجات.

تنهض صناعة الألمنيوم بدور استراتيجي في عملية التصنيع والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، وخاصةً في أنها تعتمد على كثافة استهلاك الطاقة والتي توجد بوفرة في المنطقة. في مرحلة ما بعد الإنتاج، يوفر صهر الألمنيوم مدخلات قيمة للمصانع التي تنتج الكابلات وقطع غيار السيارات ومواد البناء. وتشهد المنطقة كذلك تحولاً نحو إنتاج الألمنيوم الصديق للبيئة، بالتوازي مع مبادرات إعادة التدوير الرامية إلى الحد من الأثر البيئي لهذه الصناعة. ويوفر هذا القطاع فرص عمل وتدريباً عملياً للمواطنين في مجالات الهندسة والمهارات التقنية التي تحظى بتقدير كبير.

هذه الصناعة موجهة نحو التصدير، ولهذا السبب تقع مصاهر الألمنيوم عادةً في مناطق التجارة الحرة والموانئ، مثل جبل علي في دبي. وأهم الدول في هذا الشأن هي دولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمملكة العربية السعودية وقطر (انظر الجدول 5).

## الجدول 5: إجمالي الصادرات غير النفطية من الألمنيوم في دول مجلس التعاون الخليجي (2023، بالملايين من الدولارات الأمريكية)

| إجمالي الصادرات غير النفطية   | صادرات الألمنيوم | نسبة الألمنيوم في الصادرات غير النفطية (%) |  |
|-------------------------------|------------------|--------------------------------------------|--|
| البحرين                       | 4760.1           | 38.4                                       |  |
| الكويت                        | 77.5             | 1.3                                        |  |
| عُمان                         | 1115.3           | 6.2                                        |  |
| قطر                           | 1790.9           | 13.6                                       |  |
| المملكة العربية السعودية      | 2148.7           | 3.0                                        |  |
| دولة الإمارات العربية المتحدة | 8046.7           | 2.8                                        |  |

المصدر: موقع ComTrade.com

البحرين من بين الدول الرائدة على الصعيد الإقليمي في قطاع الألمنيوم، حيث أنشأت في عام 1971 أحد أكبر مصاهر الألمنيوم في العالم (شركة الألمنيوم البحرين أو «آلبي»)، ثم أنشأت بعد ست سنوات شركة البحرين لسحب الألمنيوم (بلكسكو)، لتلبية احتياجات بعض الصناعات التحويلية، وتصدير الباقي. في عام 2023، بلغت صادرات البحرين من الألمنيوم 38.4% من إجمالي صادراتها غير النفطية.

أما دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد أنشأت شركة الإمارات العالمية للألمنيوم، التي تكونت من دمج شركتين مملوكتين للدولة في عام 2014، وهما: شركة دبي للألمنيوم (دوبال)، المملوكة لمؤسسة دبي للاستثمار، وشركة الإمارات للألمنيوم (إيمال)، المملوكة لشركة مبادلة للاستثمار في أبوظبي، وصارت الشركة الجديدة خامس أكبر منتج للألمنيوم في العالم. وبلغت قيمة إجمالي صادرات دولة الإمارات من الألمنيوم في عام 2023 حوالي 2.8% من إجمالي الصادرات غير النفطية.

تعتمد صناعة الألمنيوم القطرية في الأساس على مصهر «قطر للألمنيوم»، وهو منشأة متكاملة ضخمة مشتركة بين شركة «قطر للطاقة» (بحصة تبلغ 51%) والشركة النرويجية «نورسك هيدرو» (بحصة تبلغ 49%). في عام 2023، بلغت نسبة صادرات قطر من الألمنيوم 13.6% من إجمالي الصادرات غير النفطية.

أخيرًا، نجحت عُمان في إنشاء تجمع صناعي للألمنيوم حول مصهر الألمنيوم الرئيس، «صهار للألمنيوم»، والشركات العاملة في مراحل التصنيع اللاحقة مثل «الشركة العمانية لصناعات الألمنيوم التحويلية» (OAPIL) و«شركة عُمان لدرفلة الألمنيوم» (OARC). وتُصدّر منتجات «صهار للألمنيوم» و«الشركة العمانية لصناعات الألمنيوم التحويلية» إلى أكثر من 45 دولة، حيث بلغت حصتها في عام 2023 نسبة 6.2% من إجمالي الصادرات غير النفطية.

إجمالًا، يلعب الألمنيوم دورًا مهمًا في الصادرات غير النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي. عند الحديث عن أهمية السوق الأمريكية لصادرات دول مجلس التعاون الخليجي من الألمنيوم، تأتي عُمان في المرتبة الأولى بحصة تبلغ 24.3%، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة (20.1%)، ثم قطر بنسبة (16.8%)، والبحرين بنسبة 14.8% (انظر الجدول 6).

## الجدول 6: نسبة صادرات الألمنيوم من دول مجلس التعاون الخليجي إلى الولايات المتحدة من إجمالي صادرات الألمنيوم (2023، بالملايين من الدولارات الأمريكية)

| إجمالي الصادرات غير النفطية   | صادرات الألمنيوم إلى الولايات المتحدة | صادرات الألمنيوم إلى بقية العالم | حصة السوق الأمريكية (%) |
|-------------------------------|---------------------------------------|----------------------------------|-------------------------|
| البحرين                       | 671.2                                 | 4760.1                           | 14.1                    |
| الكويت                        | 0.003                                 | 77.5                             | 0.0                     |
| عُمان                         | 271.1                                 | 1115.3                           | 24.3                    |
| قطر                           | 300.2                                 | 1790.9                           | 16.8                    |
| المملكة العربية السعودية      | 62.7                                  | 2148.7                           | 2.9                     |
| دولة الإمارات العربية المتحدة | 1616.6                                | 8046.7                           | 20.1                    |

المصدر: منظمة التجارة العالمية وموقع ComTrade.com

صناعة الصلب هي كذلك ركيزة أساسية في استراتيجيات التصنيع لدول مجلس التعاون الخليجي. على سبيل المثال، تدعم الشركة السعودية للحديد والصلب (حديد) المشاريع الضخمة ضمن «رؤية 2030»، مثل «نيوم» و«القديرة» ومشاريع التطوير في منطقة البحر الأحمر، في حين تشكل شركة «جيندال للحديد عُمان» جزءاً لا يتجزأ من الممر الصناعي بين الخليج والهند، نظراً للموقع الاستراتيجي عند مفترق طرق أوروبا وآسيا وأفريقيا. لا تزال هذه الدول بحاجة إلى استيراد المدخلات الأساسية، لكن انخفاض تكلفة الغاز الطبيعي، والتبني المبكر لتقنيات الصلب الصديق للبيئة، والتحول السريع نحو الهيدروجين الأخضر والطاقة الشمسية، فضلاً عن الطلب المحلي القوي الناتج عن مشاريع البناء الكبرى، كل ذلك منح هذا القطاع ميزة تنافسية.

#### الجدول 7: حصة صادرات دول مجلس التعاون الخليجي من الصلب (2023، بالملايين من الدولارات الأمريكية)

| حصة السوق الأمريكية (%) | إجمالي صادرات الصلب | صادرات الصلب إلى الولايات المتحدة |                               |
|-------------------------|---------------------|-----------------------------------|-------------------------------|
| 0.1                     | 517.1               | 0.5                               | البحرين                       |
| 0.0                     | 118.6               | 0                                 | الكويت                        |
| 19.0                    | 538.1               | 102.3                             | عُمان                         |
| 6.0                     | 233.4               | 3.7                               | قطر                           |
| 7.8                     | 1,252.20            | 97.2                              | المملكة العربية السعودية      |
| 5.5                     | 6,770.80            | 374.9                             | دولة الإمارات العربية المتحدة |

المصدر: منظمة التجارة العالمية وموقع ComTrade.com

مع ذلك، فإن بُعد المسافة عن السوق الأمريكية يُرجح أن يكون السبب وراء النفاذ المحدود للمصدرين الخليجين إليها، باستثناء عُمان (19% من صادرات الصلب إلى الولايات المتحدة) والمملكة العربية السعودية (7.8%) (انظر الجدول 7).

### كيف يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي أن تتعامل مع الرسوم الجمركية التي فرضها ترامب بنسبة 50%؟

مثلما ورد في الجدول 8، انخفضت واردات الولايات المتحدة من الألومنيوم والصلب في الربعين الثالث والرابع من عام 2025 من جميع دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء المملكة العربية السعودية، وهذا الانخفاض في الكميات أكثر أهمية نظراً لارتفاع الأسعار خلال هذه الفترة.

#### الجدول 8: واردات الولايات المتحدة من الصلب والألمنيوم من دول مجلس التعاون الخليجي (التكلفة والتأمين والشحن CIF، بالملايين من الدولارات الأمريكية)

| الحديد والصلب والألومنيوم مجتمعين (جدول الرسوم الجمركية الموحد 72، 73، 76) — تقرير ربع سنوي لعام 2025 |                  |                   |                   |                    |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------|-------------------|-------------------|--------------------|
| الدولة                                                                                                | الربع الأول 2025 | الربع الثاني 2025 | الربع الثالث 2025 | الربع الرابع 2025* |
| البحرين                                                                                               | 206.6            | 208.4             | 169.3             | 188.1              |
| عُمان                                                                                                 | 110.3            | 138.3             | 86.3              | 54.9               |
| قطر                                                                                                   | 32.5             | 36.0              | 18.8              | 25.3               |
| المملكة العربية السعودية                                                                              | 85.2             | 54.3              | 85.7              | 95.4               |
| دولة الإمارات العربية المتحدة                                                                         | 731.1            | 581.3             | 546.7             | 438.4              |

المصدر: US Census Bureau / DataWeb; CIF values in USD millions. HTS Chapters 72 (Iron & Steel), 73 (Articles of Iron/Steel), 76 (Aluminium).

إن الإجراءات الانتقامية المتبادلة، التي يرد فيها بلد ما على الرسوم الجمركية باتخاذ تدابير انتقامية مماثلة، ليست الطريقة الأنسب لمعالجة هذه المسألة، ولحسن الحظ، وكما ذكرت المديرية العامة لصندوق النقد الدولي، «تجنب العالم الانزلاق في دوامة الانتقام المتبادل التي قد تؤدي إلى حرب تجارية — حتى الآن»<sup>2</sup>.

يرى الاقتصاديون أيضًا أن الاقتصادات الناشئة ينبغي أن تتجنب اتخاذ إجراءات انتقامية تجارية في هذه الحالات (تجنب فرض رسوم جمركية من جانبها ردًا على الرسوم الجمركية الأمريكية)، ويتعين عليها بدلاً من ذلك تعزيز علاقاتها مع شركاء أقرب وتربطها بهم علاقات أفضل. وخلص تحليل لمدي مرونه 20 سوقيًا من أكبر الأسواق الناشئة إلى أنها تستطيع تحمل الرسوم الجمركية الأمريكية دون أن تتكبد خسائر فادحة.<sup>3</sup>

في مفاوضات دول الخليج مع إدارة ترامب، فإنها ربما تلجأ إلى اتباع استراتيجيات مماثلة لتلك التي اعتمدتها دول أو كتل أخرى، مثل اتفاقية إطار التعريفات الجمركية لعام 2025 التي أبرمها الاتحاد الأوروبي، والتي حددت سقفًا للرسوم الجمركية الأمريكية بنسبة 15% على غالبية صادرات الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك المنتجات الرئيسية مثل صادرات السيارات والآلات والمواد الكيميائية،<sup>4</sup> مقابل التزام أوروبي بشراء منتجات طاقة أمريكية بقيمة 750 مليار دولار حتى عام 2028، معظمها من الغاز الطبيعي المسال والنفط والوقود النووي، ومعدات عسكرية بقيمة 700 مليار دولار، ورقائق للذكاء الاصطناعي بقيمة 40 مليار دولار. وبالمثل، تم التوصل إلى «إطار عمل فيتنام لاتفاق التجارة المتبادلة والعادلة والمتوازنة»، الذي خفض التعريفات الجمركية من 46% إلى معدل متبادل يبلغ 20%، استنادًا إلى تعهد فيتنام بالاعتراف بمعايير السلامة الفيدرالية الأمريكية للمركبات، وتبسيط إجراءات الموافقة التنظيمية للأدوية الأمريكية، والامتناع عن فرض رسوم جمركية على عمليات الإرسال الإلكتروني لتعزيز التجارة الرقمية من الولايات المتحدة.

يمكن اتباع مسارين في هذا الشأن: المفاوضات بين الحكومات، والتواصل بين مؤسسات الأعمال. بالنسبة للمفاوضات بين الحكومات، فإن الخيار الأمثل هو إجراؤها عبر الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي؛ لأن التفاوض ككتلة قد يوفر نفوذًا أكبر مقارنة بالتفاوض كدول منفردة. ولا يبدو أن هذا خيار واقعي في ظل الظروف الحالية، وخصوصًا في حالة منتجات مثل الصلب والألومنيوم. ولذلك، من الضروري أن تجري البلدان مفاوضاتها منفردة. وفي هذا السياق، كانت دولة الإمارات العربية المتحدة قد أبرمت فعليًا اتفاقًا مع الرئيس ترامب، خلال زيارته لأبوظبي في مايو 2025، للبدء في مناقشة إبرام اتفاقية تجارية ثنائية من شأنها تخفيف الرسوم الجمركية على صادراتها من الصلب والألمنيوم.<sup>5</sup> وتحقيقًا لهذه الغاية، تستطيع دولة الإمارات العربية المتحدة أن تستخدم تعهداتها الاستثمارية الضخمة التي تبلغ حوالي 1.4 تريليون دولار في الولايات المتحدة كورقة تفاوضية، فضلًا عن الأهمية الاستراتيجية لصادراتها من الألومنيوم عالي النقاء إلى قطاعات حيوية، مثل شركة بوينج والصناعات المرتبطة بالدفاع، بالإضافة إلى حقيقة أن الولايات المتحدة تتمتع بغنائص تجاري كبير مع دولة الإمارات العربية المتحدة.

البحرين<sup>6</sup> وعمان<sup>7</sup> لديهما اتفاقيات تجارة حرة مع الولايات المتحدة، وهو ما من شأنه أن يتيح لهما دخول السلع الصناعية إلى السوق الأمريكية بدون سداد الرسوم الجمركية. لكن واقع الأمر أن قرار ترامب لم يستثن صادرات الصلب والألمنيوم. ولهذا، فإنهما محل نقاش في المفاوضات الجارية. وقد استندت البحرين في طلبها إلى دورها العسكري الفريد، حيث إنها الدولة الوحيدة العضو في مجلس التعاون الخليجي التي تشارك بنشاط في «تحالف حارس الازدهار» لحماية حركة الملاحة في البحر الأحمر من هجمات الحوثيين. وأكد البيان المشترك الصادر عن الحوار الاستراتيجي الخامس بين الولايات المتحدة والبحرين، الذي عُقد في يناير 2026، على «الاستفادة من العلاقات الاقتصادية والتجارية الواسعة والمتنامية»<sup>8</sup> ومع ذلك، كان بالإمكان تحقيق المزيد، مثل السعي للحصول على حصة بمعدل رسوم جمركية معين (TRQ) تسمح بدخول كمية معينة من الألومنيوم المنتج في شركة «ألبا» إلى الولايات المتحدة بمعدل تفضيلي.

على نفس المنوال، رحب البيان المشترك الصادر عن الحوار الاستراتيجي الثالث بين الولايات المتحدة وعمان، الذي عُقد في 25 يناير 2026،<sup>9</sup> «بالفوائد المستدامة التي توفرها اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وعمان للشركات الأمريكية والعمانية»، وناقش فرص تعميق العلاقات التجارية، دون الإشارة إلى الرسوم الجمركية المفروضة على صادرات الألومنيوم العماني. وقد تُثار هذه المسألة في المفاوضات المستقبلية، حيث يمكن للمسؤولين العمانيين أن يوضحوا أن الصادرات العمانية من الصلب والألومنيوم لا تشكل تهديدًا للأمن القومي الأمريكي أو للصناعات المحلية، وهو المبرر الرئيسي الذي تستند إليه الرسوم الجمركية الأمريكية بموجب القسم 232. وربما يشيرون أيضًا إلى أن الشركات العمانية لا تكتفي بمجرد إعادة تصدير المعادن الخام المستوردة من الخارج، بل تقوم بعمليات تحويل جوهريّة داخل السلطنة. تستورد شركة «صهار للألمنيوم» البوكسيت ومواد أولية أخرى لتصنيعها وإنتاج الألومنيوم عالي النقاء، الذي يُعد عنصرًا أساسيًا لصناعات الطيران والسيارات والإلكترونيات في الولايات المتحدة، مع تقديم شهادات موثوقة بشأن قواعد المنشأ بانتظام إلى وزارة الخزانة الأمريكية.

المملكة العربية السعودية ليس لديها اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة، لكنها يمكنها الاستفادة من تعهداتها الاستثمارية الضخمة التي تبلغ تريليون دولار، والاتفاق المبرم مع وزارة الحرب الأمريكية التي ستمول بموجبها حصة ملكية بنسبة 49% في مصفاة جديدة للمعادن الأرضية النادرة في المملكة العربية السعودية — بهدف الاستفادة من احتياطات المملكة الهائلة من المعادن الأرضية النادرة الثقيلة — للدفع باتجاه تعزيز درجة النفاذ إلى السوق الأمريكية.

ويتمشى ذلك مع الموقف الذي أعرب عنه البيت الأبيض في ختام زيارة ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان إلى واشنطن في نوفمبر 2025، حيث أكد مجدداً على «أهمية اتفاقية إطار العمل القائمة للتجارة والاستثمار، وعزمهما على استخدام هذه الآلية لتعزيز تعاونهما من أجل دعم هدف تسهيل التجارة الثنائية».<sup>10</sup>

فيما يتعلق بالعلاقات بين مؤسسات الأعمال، يمكن لكبار مصدري الصلب والألمنيوم في دول مجلس التعاون الخليجي التواصل مع عملائهم الأمريكيين في الصناعات التي تتمتع بقدرات ضغط قوية، مثل شركة «بوينج» وقطاعات السيارات والفضاء والبناء، سعياً للحصول على إعفاء من الرسوم الجمركية من وزارة التجارة الأمريكية. وبموجب هذا البند، تتمتع بريطانيا حالياً بتعريفة جمركية مواتية بنسبة 25% على بعض صادرات الألومنيوم إلى الولايات المتحدة.

استخدمت شركة الإمارات العالمية للألمنيوم استراتيجية تجارية أخرى معروفة جيداً، قد يكون من المفيد أن تستكشفها الشركات الإقليمية الأخرى. فعندما تواجه الشركات رسوم استيراد مرتفعة، يمكنها أن تختار نقل أنشطتها إلى الخارج، أو الاستثمار الأجنبي المباشر، بدلاً من التصدير. ومن ثم، دخلت شركة الإمارات العالمية للألمنيوم في شراكة مع شركة «سنتشري ألومنيوم» الأمريكية لبناء مصهر ومصنع معالجة في ولاية أوكلاهوما، باعتبار ذلك الإجراء الأكثر وضوحاً لتصبح منتجاً محلياً، متجاوزةً بذلك التعريفات الجمركية التي فرضها ترامب تماماً.

أخيراً، قد يتمثل المسار البديل في تعزيز الشراكات مع شركاء أكثر قرباً في المسافة وطبيعة العلاقات. فعلى سبيل المثال، اتفقت اللجنة المشتركة المعنية بالتعاون الاقتصادي والتجاري بين قطر والهند، التي انعقدت في أكتوبر 2025، على تكثيف الجهود الرامية إلى مضاعفة حجم التجارة الثنائية بحلول عام 2030 وبدء المفاوضات بشأن إبرام اتفاقية للتجارة الحرة.<sup>11</sup>

بالمثل، كُثف الاتحاد الأوروبي تعاونه مع دول الخليج<sup>12</sup> في مجالات الأمن والاقتصاد والطاقة المتجددة والذكاء الاصطناعي والشراكات الثقافية. وتستهدف الشراكات الخليجية مع أفريقيا<sup>13</sup> مجالات البنية التحتية والطاقة المتجددة والزراعة والتعدين، حيث إن دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر من بين أبرز المستثمرين في هذه القطاعات، مما يشكل حافزاً للنمو الاقتصادي، ويساعد على سد فجوة البنية التحتية بأفريقيا، وتحسين الوصول إلى الطاقة، ودعم أهداف التصنيع في القارة.

إن إعادة توجيه حركة التدفق التجاري نحو الأسواق التي تقل فيها الحواجز الجمركية ويرتفع فيها الطلب يخفف من تأثير الرسوم الجمركية الأمريكية ويعزز المرونة على المدى بعيد من خلال الحد من الاعتماد الهيكلي على شريك تجاري واحد.

## تأثير الحرب مع إيران

أدى الصراع الإقليمي الذي اندلع في 28 فبراير 2026 إلى زيادة كبيرة في تعرض صادرات دول مجلس التعاون الخليجي للاضطرابات. فقد شهدت تدفقات الصادرات عبر مضيق هرمز، الذي يمر عبره سنوياً أكثر من 5 ملايين طن من الألومنيوم من دول مجلس التعاون الخليجي، اضطرابات شديدة. وأعلنت شركة «ألومنيوم البحرين» (ألبا) حالة القوة القاهرة وعلقت شحناتها، في حين خفّضت شركة «قطر للألمنيوم» القطرية إنتاجها، مما أدى إلى سحب ما يقدر بنحو 570,000 طن من الطاقة الإنتاجية السنوية من الأسواق العالمية.<sup>14</sup>

لتجاوز إغلاق مضيق هرمز، سعت دول الخليج إلى إعادة توجيه صادراتها من الصلب والألمنيوم إلى موانئ مثل الفجيرة وخور فكان في دولة الإمارات العربية المتحدة، وميناء صحرار على خليج عمان، بينما تم تحميل الصلب والألمنيوم من البحرين على شاحنات متجهة إلى مينائي جدة وينبع السعوديين على البحر الأحمر. ويجري العمل حالياً على توسيع وتأهيل هذه الموانئ لضمان قدرتها على التعامل مع الشؤون اللوجستية الصناعية الثقيلة، وليس فقط النفط والغاز.

ينعكس هذا الاضطراب أيضاً في ارتفاع أسعار الألومنيوم من 3,146 دولاراً للطن عشيّة التصعيد إلى 3,190 دولاراً في أوائل مارس، وظلت الأسعار في نطاق 3,180-3,200 دولار خلال فترة التداول التالية، مما يشير إلى أن السوق قد أخذت في تسعير المخاطر الجيوسياسية بسرعة.<sup>15</sup>

فيما يخص المفاوضات التجارية مع الولايات المتحدة، أتاح الصراع مع إيران فرصة فريدة لدول مجلس التعاون الخليجي لتقديم نفسها كحلفاء رئيسيين من خارج حلف الناتو وركائز لا غنى عنها للاستقرار العالمي في مجالي الطاقة والملاحة البحرية.

في ذات الوقت، تزايدت الحوافز أمام المصدرين لاستكشاف مسارات تجارية وأسواق بديلة. وتكتسب مبادرات مثل «الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا» (IMEC) أهمية متجددة من خلال توفير ربط بري وبحري يمكنه تجاوز بعض الممرات البحرية التقليدية التي قد تكون عرضة للخطر، مما يسهل إعادة توجيه صادرات الألومنيوم نحو أوروبا وآسيا.<sup>16</sup>

## الخاتمة وتوصيات السياسات

المحور الرئيس لهذه النظرة التحليلية هو التعامل الاستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي مع الرسوم الجمركية الباهظة التي فرضها الرئيس ترامب على الصلب والألمنيوم، وهما قطاعان بالغ الأهمية لمسيرة التصنيع وتنويع الصادرات في دول مجلس التعاون الخليجي. أدى الصراع الإقليمي إلى زيادة ضبابية المشهد وإعادة تشكيل التحالفات الجيوسياسية بطرق تخلق نفوذاً استراتيجياً جديداً لدول الخليج.

في هذا الشأن، فإن أبرز التوصيات إلى البلدان المعنية تشمل ما يلي:

- الاستفادة من الفرصة الفريدة التي أحدثها الصراع مع إيران لترسيخ مكانة دول الخليج كحلفاء رئيسيين من خارج حلف الناتو وركائز لا غنى عنها للاستقرار العالمي في مجالي الطاقة والملاحة البحرية، ومن هذا المنطلق تستطيع دول الخليج السعي للحصول على شروط تجارية تفضيلية مع الولايات المتحدة.
- تعزيز المفاوضات بين الحكومات، ببيان أن صادرات الصلب والألومنيوم تعزز المصلحة الوطنية للولايات المتحدة ولا تشكل تهديداً لها. يمكن للبحرين وعمان الاستناد إلى بنود اتفاقيات التجارة الحرة القائمة التي تنص على أن التجارة الثنائية تستوفي شروط الدخول المعفي من الرسوم الجمركية طالما التزمت بقواعد المنشأ (35% من القيمة المضافة من إنتاج محلي).
- تعزيز التواصل بين مؤسسات الأعمال، والسعي للحصول على إعفاء من الرسوم الجمركية من وزارة التجارة الأمريكية بموجب بند «الاستثناءات الخاصة بمنتجات محددة».
- في حال تعذر التوصل إلى إعفاء كامل، ينبغي السعي إلى الحصول على حصة بمعدل رسوم جمركية معين كحل وسط، بحيث يُسمح بدخول كمية متفق عليها مسبقاً من الصلب والألومنيوم من دول مجلس التعاون الخليجي إلى الولايات المتحدة برسوم جمركية تفضيلية أو بدون رسوم على الإطلاق، على أن تُطبق التعريفة البالغة 50% فقط على الكميات التي تتجاوز الحصة المحددة، وهو حل وسط يحافظ على الطابع الحمائي للتعريفة مع ضمان استمرار الإمداد للصناعات الأمريكية.
- محاكاة الاستثمار المباشر لشركة الإمارات العالمية للألمنيوم في ولاية أوكلاهوما، من خلال إنشاء مصانع ضخمة للصلب والألمنيوم في الولايات المتحدة كبديل لتجاوز كل من الرسوم الجمركية التي فرضها ترامب والصعوبات التي تواجه التصدير من المنطقة، مع الاستمرار في تلبية الطلب المرتفع من القطاعات الرئيسية مثل صناعات الدفاع والفضاء.
- تبني نهج شامل إزاء المخاطر الجيوسياسية المتصاعدة لتعزيز التجارة مع الأسواق الأقل بعداً والاختدة في النمو في آسيا وأوروبا وأفريقيا، وبالتالي بناء سلاسل قيمة مرنة تقلل من التعرض للصدمات الخارجية، مع الاستفادة في الوقت نفسه من المزايا التنافسية، مثل اعتماد التقنيات الخضراء التي يزداد الطلب عليها من جانب الاتحاد الأوروبي.
- على الصعيد المحلي، مواصلة توسيع طاقة الموانئ على خليج عمان والبحر الأحمر وحتى البحر الأبيض المتوسط (عبر مصر) لمناولة كميات كبيرة من السلع السائبة الجافة مثل الفولاذ والألمنيوم، والاستثمار في موانئ جديدة في المياه العميقة على هذه السواحل، كبديل لمضيق هرمز حيث قد تظهر تهديدات جديدة في المستقبل.

## Endnotes

1. Frankel, J. A. (2010). The Natural Resource Curse: A Survey. NBER Working Paper No. 15836, available online: [https://www.nber.org/system/files/working\\_papers/w15836/w15836.pdf](https://www.nber.org/system/files/working_papers/w15836/w15836.pdf) [Last accessed: 21 May 2026].
2. International Monetary Fund (2025). Opportunity in a Time of Change, October: <https://www.imf.org/en/news/articles/2025/10/08/sp100825-annual-meetings-2025-curtain-raiser>
3. Basu, K., 2025. India Must Not Fall Into Trump's Tariff Trap, Project Syndicate, August 13: <https://www.project-syndicate.org/commentary/why-india-should-not-retaliate-against-sweeping-us-tariffs-by-kaushik-basu-2025-08>. See also, George; L. Most emerging nations can realign trade to weather US tariffs, report finds, Reuters, November 2025: [https://finance.yahoo.com/news/most-emerging-nations-realign-trade-000447858.html?guccounter=1&guce\\_referrer=aHR0cHM6Ly93d3cuZ29vZ2xLmNvbS8&guce\\_referrer\\_sig=AQAAAK9vc2Uw9roOrYGbdTp4P\\_CmiK9n\\_JOAiVa945wiSKt-Bz\\_OVmlK43wtczZYHgZIZeE275J0n9LDAUJn7y1jUV4F12gBGPra-mE\\_XsIOka5\\_Ciiwcw1C9NLBVraJzaISCIkN0BqPwgbjNi3fefZIoXrguZtJuRM1\\_vn7GEUT3F5w](https://finance.yahoo.com/news/most-emerging-nations-realign-trade-000447858.html?guccounter=1&guce_referrer=aHR0cHM6Ly93d3cuZ29vZ2xLmNvbS8&guce_referrer_sig=AQAAAK9vc2Uw9roOrYGbdTp4P_CmiK9n_JOAiVa945wiSKt-Bz_OVmlK43wtczZYHgZIZeE275J0n9LDAUJn7y1jUV4F12gBGPra-mE_XsIOka5_Ciiwcw1C9NLBVraJzaISCIkN0BqPwgbjNi3fefZIoXrguZtJuRM1_vn7GEUT3F5w)
4. Gray, A. and Shalal, A., 2025, US and EU avert trade war with 15% tariff deal, Reuters, July 28, <https://www.reuters.com/business/us-eu-avert-trade-war-with-15-tariff-deal-2025-07-28/> [Last accessed: 15 December 2025].
5. Reuters (2025). UAE seeks US trade deal to roll back Trumps' steel and aluminium tariffs, June, 4: <https://www.reuters.com/world/middle-east/uae-seeks-us-trade-deal-roll-back-trumps-steel-aluminium-tariffs-2025-06-04/>
6. Ministry of Industry and Commerce of Bahrain, 2006, BH-US Free Trade Agreement, available online: <https://www.moic.gov.bh/en/node/2756>
7. U.S. Embassy in Oman: <https://om.usembassy.gov/u-s-oman-free-trade-agreement>
8. The US Department of State, 2026, Joint Statement of the Fifth United States-Bahrain Strategic Dialogue, 27 January: <https://www.state.gov/releases/office-of-the-spokesperson/2026/01/joint-statement-of-the-fifth-united-states-bahrain-strategic-dialogue>
9. The US Department of State, 2026, Joint Statement on the Third U.S.-Oman Strategic Dialogue, 25 January: <https://www.state.gov/releases/office-of-the-spokesperson/2026/01/joint-statement-on-the-third-u-s-oman-strategic-dialogue>
10. The White House, 2025, Fact Sheet: President Donald J. Trump Solidifies Economic and Defense Partnership with the Kingdom of Saudi Arabia, 18 November: <https://www.whitehouse.gov/fact-sheets/2025/11/fact-sheet-president-donald-j-trump-solidifies-economic-and-defense-partnership-with-the-kingdom-of-saudi-arabia/>
11. India, Qatar Explore Deeper Economic Partnership in High | Akashvani News: <https://www.newsonair.gov.in/india-qatar-explore-deeper-economic-partnership-in-high-level-trade-talks/> [Last accessed: 21 May 2026].
12. Gulf Cooperation Council Secretary General, 2025, "Joint Statement of the 29th Joint Council and Ministerial Meeting between the Gulf Cooperation Council (GCC) and the European Union (EU)", October 6: <https://www.gcc-sg.org/en/MediaCenter/News/Pages/news2025-10-6-11.aspx> [Last accessed: 15 December 2025].
13. SAIIA. 2025. "Gulf Financing is Changing Africa's Green Economic Growth Outlook But Who Benefits?" December 5: <https://saiia.org.za/research/gulf-financing-is-changing-africas-green-economic-growth-outlook-but-who-benefits/>
14. Reuters. 2026. "Aluminium Bahrain Says Declares Force Majeure on Contracts." March 4: <https://www.reuters.com/world/middle-east/aluminium-bahrain-says-declares-force-majeure-contracts-2026-03-04/>

15. Trading Economics. 2026. "Aluminum – Price – Chart – Historical Data." Accessed March 2026. <https://tradingeconomics.com/commodity/aluminum>
16. Miniaoui, H  la. 2026. "For the GCC, Iran War Exposes Need to Reboot Vision Plans." MEI Perspectives Series 57. Middle East Institute, National University of Singapore. March: <https://mei.nus.edu.sg/publication/mei-perspectives-series-57-for-the-gcc-iran-war-exposes-need-to-reboot-vision-plans/>